

والواردات . وقد حاولت اسرائيل دوما ايجاد مفتح لها في الاسواق العالمية بسبب اغلاق الاسواق العربية في وجهها .

يقول هورويتز في معرض التحدث عن توزيع الناتج القومي الاسرائيلي بين القطاعين العام والخاص ، ان « العلاقة بين القطاعين تكون في بعض الاحيان علاقة تعاون وفي بعض الاحيان متضاربة انما دائما في حالة تنافس » (١) . ويقول ايضا ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية في اسرائيل هي التي املت وجود قطاعين كبيرين يتقاسمان تقريبا الناتج الوطني . اما التنافس فيشير الى محاولة كل قطاع اجتذاب احسن الموارد البشرية كفاءة وهذا يعتمد على عوامل عديدة منها مستوى الاجور والمنافع الاخرى المرتبطة به مثل الخدمات الطبية والتعليمية والضمان الاجتماعي وغيرها . هذا من جانب العرض اما جانب الطلب فيدخل فيه عوامل عديدة اخرى بعضها متعلق بالانتاجية والبعض الاخر لا علاقة له بها .

ومن الامور المهمة التي يوضحها « ايزنستاد » عن علاقة القطاع العام والقطاع الخاص هو الجانب المتعلق بنوع الحوافز التي تكمن وراء عملية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة لكل قطاع (٢) . فمثلا تعتبر العوامل الاقتصادية اهم الحوافز التي تملئ قرارات القطاع الخاص على اعتبار ان تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح هو هدف المنتج الذي يعمل في هذا القطاع . وتحقيق هذا الهدف يأتي عن طريق خفض الكلاف في عملية الانتاج وزيادة العائدات ومثل هذا الامر يتطلب الاستثمار بالباديء الاقتصادية دون غيرها في عملية توظيف عوامل الانتاج وفي عملية التسويق اذا ارادت مؤسسات القطاع الخاص ان تزدهر وتعيش .

اما القطاع العام فانه يأخذ الى جانب عوامل الكفاءة الاقتصادية ، عدة عوامل سياسية واجتماعية في اتخاذ قراراته المتعلقة بعملية توزيع الموارد . فهو بطبيعة تكوينه أقل تأثرا بعوامل المنافسة نظرا لان مشاريعه لا تهدف الى تحقيق الارباح بقدر ما تهدف الى توفير السلع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لعملية النمو الاقتصادية . وتدل الدراسات الاختبارية على ان توظيف اليد العاملة في القطاع العام تدخل فيه عوامل شخصية مثل الاتجاه السياسي والوساطات والعوامل العرقية وغيرها . وقبل ان نشرح الاسباب التي تكمن وراء مثل هذا السلوك على ضوء مبادئ النظرية الاقتصادية نورد ما ذكره « ايزنستاد » في كتابه حول العوامل السياسية والاقتصادية التي تتحكم بنوع القرارات المتخذة في كل قطاع . يقول المؤلف : « . . . هنالك فروقات اساسية بين التنظيمات الاقتصادية لكل قطاع . ففي الحكومة والهستدروت هنالك تأكيد كبير على السيطرة السياسية والاعتبارات السياسية الداخلية في حين ان هذه العوامل في القطاع الخاص لها دور اقل شأنًا . وفي هذا المجال هنالك فروقات بين الحكومة والهستدروت حيث تعتمد الأخيرة أكثر على الرقابة السياسية في الداخل منها على الاعتبارات الاقتصادية . لذلك فان طبيعة التوجه السياسي في الهستدروت تحجب عوامل الربح الاقتصادي لصالح الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية . على ان اتساع نشاط الهستدروت له جانب آخر ، فمع تطور وظهور المشاريع العديدة اصبح المدراء المسؤولون يميلون الى تحقيق استقلال ذاتي والى دفع مصالحهم الشخصية تحت ستار استقلال الدعم السياسي الذي توفره الهستدروت » (٣) .

١ - David Horowitz, *The Economics of Israel* (London: Pergamon Press, 1967) p. 39.

٢ - S. N. Eisenstadt, *Israeli Society* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967), p. 104-105.

٣ - *Ibid.*, p. 104